دراسة في الإدارة المدنية في إمارة بني مسافر
منصب الوزارة أنموذجًا (٣٣٠ـ ٤٢٠هـ/٩٤١ـ ١٠٢٩م)

مدرس مساعد/ ناصر مهني محمد حسين

مدرس مساعد التاريخ الإسلامي

بكلية الآداب – جامعة المنيا.

الملخص:

تبحث هذه الدراسة في نظم الحكم والإدارة في إمارة بني مسافر الديلمية ـ *وبصفة خاصة منصب الوزارة* ـ والتي ظهرت في أذربيجان والران وأجزاء من أرمينيا الكبري في مطلع القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، فبعد أن تحقق لهم إقامة كيان سياسي مستقل في تلك المناطق، كانت لهم بعض التنظيمات الإدارية لنظم الحكم لديهم وبصفة خاصة منصب الوزير.

وتجيب تلك الدراسة على عدة تساؤلات حول كيف كان النظام الإداري لمنصب الوزير في إمارة بني مسافر، وما هي شروط تولى منصب الوزاة لديهم، وما أهى أبرز مهام الوزير في إمارة بني مسافر، وكيف وزع وزراء بنى مسافر مهام النظام الإداري على مجموعة من الدواوين لتنظيم وتسهيل سياسة الناس والدولة وأناطوها موظفين يثقون بهم وبقدراتهم الإدارية، وبذلك ساعدوا على إيجاد فئة أو لنقل طبقة بيروقراطية إدارية متمرسة استطاعت أن توجه السياسة المدنية توجيهًا منطلقامن فلسفتها الخاصة وفهمها الإداري في السياسة العامة، وقد تزعم هذه الفئة الوزير ويدور في فلكه أصحاب الدواوين والكتاب.

وقد اهتمت الدراسة ببيان أعمال متولى منصب الوزارة في إمارة بني مسافر، ورصد ما جاء عنها في المصادر، فأعطت حقيقة ماكانت عليه الإدارة المدنية لبني مسافر في منصب الوزير، وكيفية تولى منصب الوزير وطرق عزل الوزير من منصبه، وما هى العقوبات التى تحل به وبموظفيه عقب عزله من منصبه.

الكلمات المفتاحية: الإدارة المدنية، بني مسافر، الوزارة، الوزير، نظم الحكم.

ظهرت الوزارة كنظام إداري في الدولة الإسلامية منذ تولى العباسيون السلطة[١]، ولم يقتصر منصب الوزارة على مقر الخلافة العباسية وحسب، بل انتشر في مختلف أرجاء الأقاليم الإسلامية، وعلى وجه الأخص الأقاليم التي سادتها نزعات استقلالية أو شبه استقلالية، أما أذربيجان والران فقد عرفتا منصب الوزارة ـ *على الأرجح* ـ زمن الساجيين وخاصة في عهد يوسف بن أبي الساج الذي اتخذ محمد بن خلف النيرماني[٢]، وزيرًا له، ثم اتخذ من بعده أبا علي الحسن بن هارون[٣].

الوزارة في عهد بني مسافر:

فكما ورث بنو مسافر حكم أذربيجان والران من الساجيين، ورثوا أيضًا عنهم تقليد الوزراء، فأول إشارة عن وجود هذا المنصب لديهم جاءت منذ بداية سيطرة بني مسافر على أذربيجان والران في عام ٣٣٠هـ/ ٩٤١م؛ حيث ساعد الوزير أبو القاسم علي بن جعفر ـ *وزير ديسم في السابق وابن أبي الساج* ـ المرزبان بن محمد بن مسافر على ضم أذربيجان والران لدائرة ملكه ونفوذه، فعينه المرزبان مكافأة له على خدماته وزيرًا له، وسمح له بنشر المذهب الباطني علنًا في أذربيجان والران[٤].

ولقد كان من البديهي وجود مثل تلك الوظيفة في إمارة بني مسافر؛ نظرًا لاتساع رقعة الإمارة آنذاك من حيث النطاق الجغرافي، فلم يكن بمقدور المرزبان وحده إدارة شؤون الإمارة منفردًا، فبات من الضروري اتخاذ وزيرًا له لمساعدته في إدارتها، ويناط إلى متوليها بعض مهام شؤون الإمارة؛ والدليل على ذلك نستخلصه من كلام ابن حوقل[٥] حين يُرْجع إليه الفضل ـ*أي للوزير علي بن جعفر*ـ في تدبير شؤون الولاية وجمع الضرائب المقررة على حكام الأطراف ضمن القائمة الطويلة التي عرضها في عام ٣٤٤هـ/ ٩٥٩م.

ولاشك إن إعداد العديد من الترتيبات الإدارية المتعلقة بفرض الضرائب وطريقة تحصيلها يتطلب سلسلة طويلة من المفاوضات الدبلوماسية والمالية، ويُعزى الفضل في ذلك كله للوزير علي بن جعفر على حد قول مينورسكي[٦].

وهذا يدل على عظم مكانة منصب الوزير علي بن جعفر في بلاط المرزبان بن محمد، ولا شك في أن نفوذ الوزير كانت مرتبطة بقدراته الشخصية والإدارية، ومرتبطة أيضًا بشخصية الأمير وسياسته في إدارة أمور البلاد، فكلما كانت شخصية الأمير ضعيفة كلما ازداد نفوذ الوزير وهيمنته على شؤون

الإمارة؛ والدليل على ذلك من الآثار النقدية؛ حيث تشارك وزراء بني مسافر ـ *أحيانًا* ـ مع حكام بني مسافر في نقش أسمائهم على السكة معًا؛ إذ تشير العملة المضروبة في مدينة أردبيل في عام ٣٥٤هـ/٩٦٥م، إلى وجود اسم الوزير سعيد بن عبدالله ـ *الذي كان يتولى الوزارة لإبراهيم بن المرزبان في ذلك الوقت* ـ على أحد جانبي العملة(٧)، وهذا يعكس مدى مكانة الوزير في بلاط بني مسافر بدليل نقش اسمه رفقة الأمير المسافري على العملة.

ومهما يكن من أمر، فلقد باتت مسألة تعيين الوزير نظرًا لأهمية هذا المنصب؛ تقع على عاتق السلار نفسه، حيث كان يسند إليه أعمال الوزارة، وفي كثير من الأحيان يظل الوزير محتفظًا بمنصبه إذا ما توفي السلار نفسه أو عزل من الحكم؛ فالسلار جستان بن المرزبان بعد توليه الحكم، قلد أمر وزارته لأبي عبدالله النعيمي وزير أبيه المرزبان بن محمد(٨)، وهكذا كان يتم اختيار وتعيين الوزراء من قبل الأمراء وحدهم، كما أن الأمراء وحدهم أيضًا هم المسئولون عن عزلهم من مناصبهم.

هذا ومن إشارات المؤرخين عن وزراء آل مسافر يمكن القول: إن القاعدة المتبعة لدى حكام بنى مسافر في اختيار وزرائهم ترجع في المقام الأول لما يقدمه الوزير من خدمات للأمير الحاكم وليس لكفاءة الوزير فحسب، وكأن شرط تولي الوزارة لديهم بات مرهونًا بالخدمات التي تقدم من جانبهم لدولتهم؛ والدليل على ذلك ما قدمه الوزير أبو القاسم علي بن جعفر من تسهيل مهمة المرزبان بن محمد في ضم أذربيجان والران لأملاكه؛ خاصة بعد قيام الوزير بمكاتبة قادة ديسم الكردي وتحريضهم للانضمام لجيش المرزبان بن محمد أثناء القتال بين الطرفين، وهو ما حدث بالفعل، وكان له تأثير كبير على نتيجة المعركة(٩)، كما قام الوزير أبو عبدالله محمد بن أحمد النعيمي بخيانة ديسم الكردي أيضًا أثناء حصار المرزبان بن محمد لمدينة أردبيل، وسهل له مهمة الاستيلاء على المدينة فقلده المرزبان بن محمد منصب الوزارة؛ كمكافئة على ما قدمه من خدمات للسلار (١٠).

ومن الجدير بالذكر أيضًا أن عملية عزل الوزير من منصبه، كان يرجع في المقام الأول لرغبة السلار المرزبان في مصادرة أموال الوزير وطمعه في أمواله، والشاهد على ذلك ما حدث مع الوزير أبي القاسم علي بن جعفر؛ حيث طمع المرزبان بن محمد في أمواله فخشي الوزير علي بن جعفر من تلك الأطماع وفضل الهرب عن البقاء في منصبه، فعين المرزبان الوزير أبا جعفر أحمد

بن عبدالله بن محمود بدلًا منه وخلع عليه ولقبه (المختار)، وهذا يظهر أن وزراء بني مسافر تمتعوا بخلع الألقاب كغيرهم من وزراء ذلك العصر، غير أن الأخير لم يستمر هو الآخر طويلًا في منصبه حيث سرعان ما صادر المرزبان بن محمد أمواله وأموال أصحابه بعد أن عزل وقبض عليه(١١).

ولابد من الإشارة هنا إلى أنه كانت تحيط بكل طامح إلى الوزارة عصبة من المؤيدين له، تأمل أن تتسلم الأعمال والدواوين عند توليه الوزارة، حيث يقوم الوزير بالاستعانة بهم في إدارة الولايات، وكان هؤلاء يعزلون عند عزل الوزير الذي عينهم؛ وهو نفس ما حدث مع أصحاب الوزير المختار.

كذلك حرص أمراء بني مسافر على اختيار وزرائهم من ذوي الكفاية، والعلم، والمعرفة؛ إذ كان من المفترض في من يتولى منصب الوزير ـ نظرًا لحساسية وظيفته ـ أن يتحلى ببعض الصفات والشروط التي تؤهله لتولي مثل هذا المنصب الرفيع، ولهذا فإنه كان يتم اختياره من بين الذين عرفوا بتدينهم وورعهم، بجانب خبرته في شؤون الإدارة والكتابة، ولقد وجدت تلك الصفات سبيلها إلى بلاط بني مسافر، حيث وزر للمرزبان بن محمد الوزير أبو طالب الجراحي الكاتب(١٢)، ولم يكن في عصره أنطق منه لسانًا وقلمًا، وهو من عائلة كانت تشتغل بالوزارة فورثها عنهم، وكان قد قدم إلى ملك الديلم المرزبان بن محمد فعرف الأخير قدره، وبسط له يده، وأعلى كعبه، ونوه باسمه، واستطال على ملك النواحي بمكانته(١٣). وهذا دليل على توافر الشروط المطلوبة في من يلي منصب الوزارة في وزراء بني مسافر.

ومن المرجح أن تلك الصفات كانت تنطبق على معظم وزراء بني مسافر، على الرغم من الافتقار إلى النصوص التي تشير إلى مكانتهم وثقافتهم، ويستشف من خلال بعض نصوص المصادر أن القائد محمد بن عبدالرازق(١٤) ـ حكم *أذربيجان بعد وقوع المرزبان في السجن* ـ قام بتعيين أحمد بن عبدالله بن محمود وزيرًا له، لخبرته بأمور الجباية ومعرفته بالأهالي وبطبيعة تلك البلاد(١٥)، وهذا دليل على توافر شروط تولى الوزارة وهي الخبرة الإدارية في أمور تحصيل الضرائب، علاوة على معرفته التامة بكل تفاصيل تلك البلاد وطبيعة سكانها.

غير أنه لم تستمر عملية توافر الشروط اللازمة لتولى منصب الوزارة لدى بني مسافر على الدوام طول عصرهم؛ إذ تشير بعض المصادر أنه تولى الوزارة لهم أناس يتصفون ببعض الصفات

غير المحمودة كالغباء والجفاء، ويدلل على ذلك أبو حيان التوحيدي[١٦] في معرض حديثه عن ابن بُندار وزير جستان بن المرزبان قائلًا: " وأما ابن بندار فإنه كان فَدْمًا غليظًا، غليظ الكلام جافيًا، جاسيًا مقيتًا، وكان وزر لجستان فأحب أن يُرِى من نفسه أنه عَلّى مائدته من وزر"

ومن الجدير بالذكر أن مسألة ترك الوزير لعمله عند أمير وتولي الوزارة عند أمير آخر باتت مسألة شائعة في عصر بني مسافر، والدليل على ذلك تولى الوزير النعيمي الوزارة لدي ديسم الكردي مرة آخري بعد وقوع المرزبان بن محمد في الأسر، ثم تولى الوزارة بعد ذلك للمرزبان بن محمد بعد هروبه من حبسه وتركه لديسم الكردي مرة أخري، واستمر في منصب الوزارة للمرزبان حتى وفاة الأخير عام٣٤٦هـ/٩٥٧م، وتولى الوزارة أيضًا في عهد ابنه جستان بن المرزبان[١٧].

مراسم تعيين الوزراء خلال عصر بني مسافر:

أما عن مراسم تعيين الوزراء خلال عصر بني مسافر، فقد كانت لا تختلف عن مثيلاتها من الإمارات والدول المستقلة في المشرق الإسلامي في ذلك التوقيت، إذ جرت العادة أن يتم تعيين الوزير في حفل كبير يتميز بطابع خاص ورسوم معينة، ويفهم من إشارات المصادر أن الوزير المعين كان يخلع عليه خلع الوزارة وفق رسوم مراسم تعيين الوزراء، حيث يحمل إليه مالًا وثيابًا وطيبًا، فلقد جرت العادة عند بني مسافر أن يخلعوا على وزرائهم ثيابًا عند تقليدهم منصب الوزارة؛ إذ تشير المصادر إلى أن المرزبان بن محمد أهدى وزيره أبا جعفر أحمد بن عبدالله بن محمود خلعًا عند توليه الوزارة ولقبه (بالمختار)[١٨]، وهذا يعنى أن بني مسافر قد حذوا حذوَ غيرهم من أمراء المشرق الإسلامي في إغداق الألقاب على وزرائهم.

ومن المرجح أن قرار تعيين الوزير وتسلمه لمنصبه كان يُبلغ لجميع مدن وولايات الإمارة، وأمراء الأطراف، ليعرف أهلها أمر تولية الوزير الجديد؛ ويفهم من إشارات المصادر حول تولي الوزير أبي طالب الجراحي الكاتب الوزارة للمرزبان بن محمد بأنه نُوهٍ باسمه في الولايات[١٩]، وهذا دليل على تبليغ وذيوع خبر قرار تعيين الوزير في كافة أنحاء إمارة بني مسافر.

أما عن زي وزراء بني مسافر، فقد كان بطبيعة الحال لا يخرج عن زي وزراء تلك الفترة وطبقًا لرسوم دار الخلافة، كان زي الوزير يتكون من القلنسوة[٢٠]، ويعمم عليها بشاشية من الحرير[٢١]، ودراعة[٢٢] من الصوف وقميص ومبطنة[٢٣]، وخف[٢٤]، وكان الوزراء يرتدون السواد أثناء تأديتهم عملهم[٢٥].

مهام وزراء بني مسافر في الإدارة المدنية:

أما عن أبرز مهام وزراء بني مسافر في تلك الفترة، فكانت لا تخرج عن إطار الإشراف على الشؤون المالية للدولة، نظرًا لأنه كانت مهمة السلطة الرئيسية هي جمع الضرائب، فقد صار الجانب المالي الأكثر أهمية بالنسبة إلى الوزارة، إذ كان الوزير في الأساس هو المسؤول عن إبقاء الدولة في حالة مالية جيدة، وأنه كان يؤمن على خزائن الأموال كاحتياطي في حالات الطوارئ، فحينما واجه المرزبان بن محمد ضائقة مالية، أوعز إليه وزيره أبو القاسم علي بن جعفر وأطمعه في أموال عظيمة يسيرها له من مدينة تبريز يعرف هو وجوهها، وكيفية تحصيلها[٢٦]، علاوة على أن الكثير من الوزراء كانوا ينظمون السياسة المالية، وكانوا هم المسؤولين عن فرض الضرائب أو إلغائها؛ إذ تشير المصادر إلى قيام الوزير أبي القاسم علي بن جعفر بجمع الضرائب للمرزبان بن محمد في عام ٣٤٤هـ/٩٥٥م، من ملوك الأطراف وكانت من أعدل ما رفعت[٢٧].

وهذا يوضح أن الوزير أبا القاسم علي بن جعفر كان وزير عالم بكافة الشؤون الإدارية، وكان شريك في المُلك، المدبر فيه بحفظ أركانه، المدبر بالقول والفعل أركانه، وتلك كانت من مهام الوزير[٢٨].

ومن المرجح أن بعض مهام وزراء بني مسافر، وخاصة المتعلقة ببعض الأمور المالية، قد اضطرت بعضهم، وخاصة الوزير أبا القاسم علي بن جعفر إلى مباشرة سياسة مالية، جعلته مصدر قلق وبغض من الناس وخاصة كبار القوم من الديلم؛ إذ تشير المصادر إلى قيام الوزير بأعمال أغضبت جماعة من كبار حاشية المرزبان بن محمد فاجتمعوا عليه وعارضوه في تدبيره وسياسته[٢٩]، وكان من صلاحية الوزير كونه رئيس الإدارة المالية أن يشرف على المصروفات وعلى متطلبات

الأسرة الحاكمة والقصر السلطاني، وتشير المصادر إلى صلاح ملك المرزبان في أذربيجان وجرى أمره على سداد بتدبير كاتبه ووزيره علي بن جعفر(٣٠)، فكان الوزير أبو القاسم مشرفًا على نفقات المرزبان بن محمد الخاصة بالمؤن والأرزاق اليومية.

هذا وقد كان للوزير فضلًا عن مهامه المالية، مهام عسكرية، فكان في الغالب مسؤولًا عن تجنيد الجنود والقادة ولا سيما خلال الحقبة الأولي للتوسع المسافري في إقليم أذربيجان، ويفهم من إشارات المصادر الدور الكبير الذي لعبه الوزير أبو القاسم علي بن جعفر في انضمام الكثير من قادة الديلم والكرد لجيش المرزبان بن محمد عند قيام الأخير بمحاولة ضم أذربيجان(٣١).

وكان من المتوقع أن يرافق الوزير السلار المسافري أثناء الحملات العسكرية، وغالبًا ما كان يتولى الوزير قيادتها، وتشير المصادر التاريخية إلى قيادة الوزير أبو القاسم علي بن جعفر لجيش المرزبان بن محمد أثناء محاولته السيطرة على مدينة تبريز(٣٢).

أما عن المهام اليومية للوزير، فقد كان الوزير في أثناء عمله اليومي يجلس وكتاب الدواوين يجلسون أمامه، كل في مكانه ومعه دواته، وكان الوزير يتخذ عند توليه الوزارة كتابًا وأعوانًا، غير كتاب وأعوان الوزير السابق، وكانوا يربطون مستقبلهم بمستقبل وزيرهم، ومصيرهم مرتبط بمصيره، فاستعمل الوزير علي بن جعفر كاتب يدعى أبا سعيد عيسي بن موسي المعروف بعيسكويه، كما استعمل الوزير النعيمي كاتبًا له كان يدعى علي بن عيسى (٣٣).

وهذا يُظْهِر أن بني مسافر قد انصرفوا كلية إلى الشأن العسكري وقد صار من البديهي أن يعتمدوا كلية على إداريين نابهين وأكفاء إداريًا من الذين نهلوا من التجارب الإدارية، وممن تدربوا على النظم الإدارية والمدنية في تلك المناطق، وبذلك ساعدوا على إيجاد فئة إدارية متمرسة استطاعت أن توجه السياسة المدنية توجيهًا منطلقا من فلسفتها الخاصة وفهمها الإداري في السياسة العامة وكان يتزعم تلك الفئة الوزير ويدور في فلكه الكتاب والموظفون.

ويظهر من خلال عدد من مصادر تلك الفترة، أن النظام الإداري لدولة بني مسافر، مَر عليه ما عُرف بوزارتي التفويض والتنفيذ، اللتين ظهرتا في النظام الإداري للدولة الاسلامية، فقد رأينا أن

بعض الوزراء يقومون بإصدار أوامر مهمة هي من صميم حقوق الأمراء كتعيين القادة أو عَزْلِهم أو حتى قتلهم؛ فلقد لوحظ أن الوزير أبا القاسم علي بن جعفر قد أغضب جماعة من حاشية المرزبان وقبض عليهم في داره وقتلهم، بالإضافة إلى قيام الوزير النعيمي بإلقاء القبض على الوزير السابق أحمد بن عبدالله بن محمود الملقب بالمختار، وصادر أمواله وأموال جميع أصحابه، وصادر أموال وجوه البلد في أردبيل، واستخرج منهم أموالًا عظيمة(٣٤).

وفي مثل هذه الحالات فإن جميع هؤلاء الموظفين كانوا يرسمون الخطط لإسقاط المنافسين المحتملين، وبهذا يكونون أبعد من كونهم عامل استقرار وتطوير للإمارة، فضلًا عن ذلك لما كانت المكائد هي القاعدة أو السائدة في تلك الفترة، وذلك يرجع إلى تزايد الأزمة المالية، فإن معظم الوزراء كانوا يفرضون مصادرات على منافسيهم وأعدائهم ويصادرون ممتلكاتهم، وقد أدت الرغبة في مصادرة الأموال والثروات والسلع، وكذلك الوضع غير الأمن تمامًا بالنسبة للوزراء إلى تغييرات متكررة للأشخاص وإلى عدم القدرة على دعم استمرارية سياسة الإمارة وتعزيزها.

أما بخصوص راتب الوزير في إمارة بني مسافر، فلم تفصح المصادر التاريخية عن قيمته، غير أنها أفصحت عن قيمتها ـ نفس زمن بني مسافر ـ أنه أُجرى للوزير رزق ثابت قدره خمسة آلاف دينار ثم صارت سبعة آلاف بعد ذلك في كل شهر(٣٥).

ويبدو أن راتب الوزير في إمارة بني مسافر كان لا يقل عن نظرائه من رواتب الوزراء في ذلك القرن ـ *الرابع الهجري* ـ إن لم يكن يزيد، ومما يدل على ذلك؛ أن الوزير أبا طالب الجراحي أرسل بعد توليه أمور الوزارة للمرزبان رسالة إلى الوزير بن العميد ـ وزير ركن الدولة البويهي بالري ـ جاء فيها: " قيض الله لي ملكًا من ملوك الدنيا نظر إلى بعين الكفاية وأهلني لمحل زائد عن محلك ورتبني في حال هي أشرف من رتبتك"(٣٦)، وهذا دليل كافٍ ومقنع على عظم ما كان يتقاضاه الوزير في إمارة بني مسافر من أموال، ومما يعد دليلًا أيضًا على ضخامة راتب الوزير في عصر بني مسافر عظم أموال الوزراء وتكوينهم ثروات هائلة من الأموال؛ لدرجة أن حكام بني مسافر طمعوا أحيانًا في أموال الوزراء وكتابهم؛ إذ تشير المصادر إلى طمع المرزبان بن محمد في أموال الوزير علي بن جعفر(٣٧).

وفي المنحى نفسه تذكر إحدى الروايات أن كاتبًا من كتاب دولة المرزبان ترك بعد موته من تركته مائة ألف درهم غير ما غض الطرف عنه[٣٨]، هذا عن تركة أحد كتاب الدواوين في إمارة بني مسافر، فما بالك بتركة الوزراء العاملين في دولتهم! ويعتبر كل ما سبق غيض من فيض ينبأ عن عظم المكانة التي نالها الوزراء في إمارة بني مسافر، علاوة على ضخامة ما كانوا يتقاضونه من رواتب وأجور.

وبالرغم مما تمتعت به هذه الفئة الحاكمة من مال وجاه وسلطة إلا أنها لم تنعم بالأمان، بل على العكس من ذلك كان وضعها قلقًا جدًا؛ فالوزير كان مهددًا بالعزل والاعتقال ومصادره ممتلكاته، إذ لم يستطع تلبية وتوفير متطلبات الدولة من جباية الضرائب وتوفير الأموال، كما أن أسرته وأقاربه كانوا معرضين لنفس المصير؛ والشاهد فيما حصل مع الوزير المختار وأصحابه خير دليل؛ إذ قام الوزير النعيمي بإلقاء القبض على الوزير السابق أحمد بن عبدالله بن محمود الملقب بالمختار وصادر أمواله وأموال جميع أصحابه وصادر أموال وجوه البلد ـ *يقصد بهم أهل مدينة أردبيل* ـ واستخرج منهم أموالًا عظيمة[٣٩].

وأخيرًا لا شك أن الوزارة في هذا العهد، قد عرفت عصرًا ذهبيًا، لا يقلل من وهجه أبدًا حالات المصادرة والاعتقال والعزل التي تعرض لها بعض الوزراء بعد عزلهم من منصبهم، حيث باتت تلك الأمور بمثابة رسوم ملحقة بمنصب الوزارة، إنما الأهم من ذاك الدور المهم الذي احتله الوزراء في الجهاز الاداري للإمارة، حيث كانت أمور الإمارة في أيديهم، وكان الأمراء يأخذون بآرائهم وإليهم تعود قيادة الجيش في كثير من الأحيان.

كذلك لا يقلل من أهمية الدور الذي لعبه وزراء بني مسافر في توطيد دعائم إمارتهم وجود بعض الوزراء الضعاف أو خيانتهم لأمرائهم والانضمام لغيرهم، في حين كان أغلبهم من ذوى المؤهلات الإدارية والتنظيمية والسياسية وخير دليل على ذلك دور الوزير أبي القاسم علي بن جعفر في توطيد دعائم حكم المرزبان بن محمد في أذربيجان والران.

(١) عرف المسلمون منصب الوزارة منذ عهد الرسول صلي الله عليه وسلم حيث كان يستعين ببعض صحابته في قضاء حوائج المسلمين. وعندما قامت الدولة الأموية توسع خلفائها في الاستعانة بالمستشارين الذين كانوا يقومون مقام الوزراء غير أن الوزارة في ذلك العصر لم تكن مقننة القواعد ولا مقررة القوانين. انظر في ذلك: ابن الطقطقي(محمد بن على بن طباطبا المعروف بالطقطقي ت ٧٠٩هـ/ ١٣٠٩م): الفخري في الآداب السلطانية والدول الاسلامية، ج١، تحقيق: عبد القادر محمد مايو، ط١، دار القلم العربي، سوريا، ١٩٩٧م، ص١٨٠،١١١؛ آدم متز: الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري أو عصر النهضة في الإسلام، جـ ١، ترجمه محمد عبدالهادي أبو ريدة، ط٣، مطبعة لجنة التأليف والنشر والترجمة، القاهرة ١٩٥٧م، ص ١٦٨؛ وقد تطورت الوزارة في عهد الدولة العباسية، وانقسمت إلى قسمين:

١ـ وزارة تنفيذ: والنظر فيها مقصور على رأي الامام وتدبيرها ولا يشترط لتعيين وزراء التنفيذ تقليد أو عقد وانما يكتفى فيها مجرد الأذن والوزير هنا مجرد وسيط.

٢ـ وزارة تفويض: وهى أن يستوزر الامام من يفوض إليه تدبير الأمور برأيه، وامضائها إلى اجتهاده دون الرجوع إليه فالوزير هنا ذو ولاية عامة. للمزيد انظر: الماوردي(أبو الحسن على بن محمد بن حبيب البصري البغدادي ت ٤٥٠هـ/١٠٨٥م): الأحكام السلطانية والولايات الدينية، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٨م، ص ٣٠ـ ٣١؛ الماوردي: قوانين الوزارة وسياسة الملك، تحقيق: رضوان السيد، ط١، دار الطليعة بيروت ١٩٧٩م، ص ١٣٨.

(٢) **محمد بن خلف النيرماني:** تولى الوزارة ليوسف بن أبي الساج وقد وصفه مسكويه بقوله:" كان مسرفًا في التكبر والتجبر والتوسع في النفقات وكان يخرج من داره إلى دار صاحبه يوسف ويبكر إليه جميع قواد يوسف ورؤساء غلمانه ورؤساء العلماء ويسلمون عليه كما يفعل الناس ببغداد بالوزراء في أيام المواكب وكان قد لبس القباء والسيف والمنطقة. للمزيد انظر :مسكويه(أبي علي أحمد بن محمد بن يعقوب مسكويه ت ٤٢١هـ/١٠٣٠م): تجارب الأمم وتعاقب الهمم، جـ ٥، تحقيق: سيد كسروي حسن، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣م.: تجارب الأمم، جـ ٥، ص ٩٤.

(٣) الهمذاني(محمد بن عبدالملك الهمذاني ت٥٢١هـ/١١٢٧م): تكملة تاريخ الطبري، نشر ضمن كتاب ذيول تاريخ الطبري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٧م، ص ٢٢٥؛ مسكويه: تجارب الأمم، جـ٥، ص ٩٤؛ أما عن الوزير فهو أبو علي الحسن بن هارون وزر ليوسف بن أبي الساج وقد استمر في وزارته حتى مقتل يوسف عام ٣١٥هـ/ ٩٢٧م، وقد وصفه الصولي:" رابط الجأش قوى الشجاعة حسن الفروسية" للمزيد عنه انظر: الصولي: (أبي بكر محمد بن يحيي الصولي ت ٣٣٥هـ/٩٤٦م): أخبار الراضي والمتقي لله من كتاب الأوراق، عُنى بنشره: ج. هيورث، ط٢، دار المسيرة، بيروت ١٩٧٩م، ص ٢٦٨.

(٤) مسكويه: تجارب الأمم، جـ٥، ص ٢٥٠؛ كسروي: شهرياران كمنام، جـ١، جلد دوم، انتشارات نكاه، تهران، ١٣٨٨هـ.ش (٢٠١٠)، ص ٧٥.

(٥) ابن حوقل(أبو القاسم محمد بن علي بن حوقل النصيبى ت ٣٧٧هـ/٩٨٧م):صورة الأرض، منشورات مكتبة الحياة، بيروت ١٩٧٩م. ص ٣٠٣.

(6) Caucasica, IV, bulletin of the school of oriental and African studies, university of London, Vol.15, no. 3 1953 p., 515.

(7) Aram : On the coinage of the sallarids and contemporary military generals in the Iranian Adharbyjan in the tenth century ad, journal of the oriental numismatic Society, no.191, spring , 2007 p.14.

(٨) مسكويه: تجارب الأمم، جـ٥، ص ٣١٩؛ ابن الآثير(أبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبدالكريم الشيباني ت ٦٣٠هـ/١٢٣٢م): الكامل في التاريخ، جـ٧، راجعه وصححه د. محمد يوسف الدقاق، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت،١٩٨٧م، ص ٢٥٨.

(٩) مسكويه: تجارب الأمم، جـ٥، ص ٢٥٠؛ منجم باشي(أحمد دده المولوي الرومي رئيس المنجمين ت ١١١٣هـ/١٧٠١م): جامع الدول، جـ٢، مخطوطة محفوظة بمكتبة سعد افندي، بتركيا، رقم المخطوطة ف ٨٥٣، ص ٣٣٥.

(١٠) مسكويه: تجارب الأمم، جـ٥، ص ٢٥٢؛ محمد رضا افشار: سالاريان، يا آل مسافر آذربيجان اوضاع تاريخى، سياسى، اجتماعى، فرهنكى، انتشارات سروش هدايت، تهران، ١٣٨٩هـ. ش(٢٠١١م)، ص ٤٨.

(١١) مسكويه: تجارب الأمم، جـ٥، ص ٢٥١؛ والمختار: هو اسم المفعول من الاختيار، أي أن أصحاب الأمر يختارونه لمهماتهم، وهو من ألقاب كبار الرجال العسكريين. للمزيد انظر حسن الباشا: الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار، ط١، الدار الفنية للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٩م، ص ٤٦٤.

(١٢) أبو طالب الجراحي: ترجع أصوله إلى عائلة آل علي بن عيسي بن الجراح الوزير وهي العائلة المشهورة في مجال الوزارة، ولم يكن في عصره أكتب ولا أفضل منه وكان قد قصد الري عند الوزير ابن العميد، فلم يجد عنده قبولًا، ولا رأي عنده ما يحب، ففارقه وقصد أذربيجان وسار إلي ملكها وكان فاضلًا لبيبًا أختبره وعرف فضله، فلما سأله المقام عنده وأفضل عليه، فأقام لديه على أفضل حال. للمزيد انظر: أبو حيان(علي بن محمد التوحيدي ت ٤١٤هـ/١٠٢٣م): أخلاق الوزيرين" مثالب الوزيرين الصاحب بن عباد وابن العميد"، تحقيق: محمد بن تاويت الطنجى، طبعة دار صادر، بيروت ١٩٩٢م، ص٣٢٢، ٣٢٤.

(١٣) أبو حيان التوحيدي: الإمتاع والمؤانسة، جـ١، تحقيق: هيثم خليفة الصميعي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت ٢٠١١م، ص ٦٨؛ ابن طباطبا: الفخري في الآداب السلطانية، ج١، ص ٥٣.

(١٤) محمد بن عبدالرازق: هو أحد القادة الكبار، وكان واليًا على مدينة طوس من قبل الأمير نوح الساماني، ثم تمرد عليهم ودخل في خدمة ركن الدولة البويهي. للمزيد عنه انظر: مسكويه: تجارب الأمم، ج٥، ص ٢٩٩، كسروي: شهريان كمنام، ج٢، ص ٩٢.

(١٥) مسكويه: تجارب الأمم، جـ٥، ص ٣٠٨.

(١٦) أخلاق الوزيرين، ص ٣٤٨؛ أبو بكر الخوارزمي(أبو بكر محمّد بن العبّاس الخوارزميّ ت ٣٨٢هـ/٩٩٢م): رسائل أبي بكر الخوارزمي، ط١، طبعت بمطبعة الجوائب، القسطنطينية، تركيا، ١٢٩٧هـ/ ١٨٨٠م، ص ٨٥ـ ٨٩.

(١٧) مسكويه: تجارب الأمم، جـ٥، ص ٣٠٩، ٣١٩؛ ابن الأثير: الكامل في التاريخ، جـ٧، ص ٢٥٨.

(١٨) مسكويه: تجارب الأمم، جـ٥، ص ٢٥١؛ أما عن مراسم تولى الوزارة انظر: الصابئ: رسوم دار الخلافة، تحقيق: ميخائيل عواد، ط١، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٤م، ص ٩٦.

(١٩) أبو حيان التوحيدي: الامتاع والمؤانسة، جـ١، ص ٦٨؛ ابن طباطبا: الفخري في الآداب السلطانية،ج١، ص ٥٣

(٢٠)القلنسوة: جمعها قلانس وهي من ملابس الرأس. دوزي: المعجم المفصل بأسماء الملابس عند العرب، ط١، الدار العربية للموسوعات، لبنان، ٢٠١٢م، ص ٣٢٣ـ ٣٢٦.

(٢١) الشاشية: ضرب من العمائم يتخذ من الحرير، انظر الجهشياري(أبي عبدالله محمد بن عبدوس الجهشياري ت ٣٣١هـ/ ٩٤٢م): الكتاب والوزراء، قدم له حسين الزين، دار الفكر الحديث، لبنان ١٩٨٨، ص ١٢٥ حاشية رقم(٤).

(٢٢) الدراعة: جبة مشقوقة المقدمة ولا تكون إلا من الصوف أو الديباج، يلبسها الرجل كما تلبسها المرأة. الصابئ: رسوم دار الخلافة، ص ٩٦ حاشية رقم(٧).

(٢٣) المبطنة: نوع من الألبسة يلبس فوق الثياب وله بطانة قوية ثخينة. هلال الصابئ: رسوم دار الخلافة، ص ٩٦حاشية رقم(٦).

(٢٤)هلال الصابئ: تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء، تحقيق: عبدالستار أحمد فراج، مكتبة الأعيان، القاهرة ١٩٥٨م ص ٣٥٢، الصابئ: رسوم دار الخلافة، ص ٩٦.

(25) Bowen : The Life and Times of ALI Ibn Isa the good Vizier, Cambridge, 1928, p.116.

(٢٦) مسكويه: تجارب الأمم، جـ٥، ص ٢٥١؛ ابن الآثير:الكامل في التاريخ، جـ٧، ص ١٦٥.

(٢٧) ابن حوقل: صورة الأرض، ص ٣٠٣.

(٢٨) ابن أبي الربيع(شهاب الدين أحمد بن أبي الربيع ت ٢٧٢هـ/٨٨٥م): سلوك المالك في تدبير الممالك، تحقيق: عارف أحمد عبدالغني، ط١، دار كُنان للطباعة والنشر، سوريا ١٩٩٦م، ص ١٠٨.

(٢٩) مسكويه: تجارب الأمم، جـ٥، ص ٢٥١.

(٣٠) مسكويه: تجارب الأمم، جـ٥، ص ٢٥٠؛ ابن الآثير: الكامل في التاريخ، جـ٧، ص ١٦٥.

(٣١) مسكويه: تجارب الأمم، جـ٥، ص ٢٥٠؛ ابن الآثير: الكامل في التاريخ، جـ٧، ص ١٦٥.

(٣٢) مسكويه: تجارب الأمم، جـ٥، ص ٢٥١؛ ابن الآثير: الكامل في التاريخ، جـ٧، ص ١٦٥.

(٣٣)مسكويه: تجارب الأمم، جـ٥، ص ٢٥١؛ ابن الأثير: الكامل في التاريخ، جـ٧، ص ٢٤٤.

(٣٤) مسكويه: تجارب الأمم، جـ٥، ص ٢٥١؛ ابن الأثير: الكامل في التاريخ، جـ٧، ص ١٦٥.

(٣٥) الصابئ: الوزراء أو تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء، ص ٢٨٢؛ آدم متز: الحضارة الإسلامية، ج١، ص ١٦٨.

(٣٦) أبو حيان التوحيدي: أخلاق الوزيرين، ص ٣٢٥.

(٣٧) مسكويه: تجارب الأمم، جـ٥، ص ٢٥١؛ ابن خلدون(عبدالرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي ت٨٠٨هـ/١٤٠٥): تاريخ ابن خلدون أو ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوى الشأن الأكبر جـ٤، ضبط المتن وحواشيه: خليل شحاتة، مراجعة سهيل زكار، ط١، دار الفكر لبنان، ٢٠٠١م ص ٦٧٠.

(٣٨) مسكويه: تجارب الأمم، جـ٥، ص ٣٠٨.

(٣٩) مسكويه: تجارب الأمم، جـ٥، ص ٢٥١؛ ابن الأثير: الكامل في التاريخ، جـ٧، ص ٢٤٤.